



# الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الأحد ٤ شعبان سنة ١٤١٤ هـ . الموافق ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٩٤ م . العدد ٣٩٤٤

## الصفحة

## الفهرس

- ٤٥ نظم رقم ١ لسنة ١٩٩٤ نظام معدل لنظام تنظيم ارتباط الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة
- ٤٦ اضافة الى جداول المخدرات والمؤثرات العقلية
- ٤٦ بدل خدمات مؤسسة الموانئ
- ٤٧ تعليمات العطاءات رقم ١ لسنة ١٩٩٤ تعليمات تنظيم اجراءات العطاءات وشروط الاشتراك فيها
- ٦٢ تعليمات رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ تعليمات اعداد قوائم احتياجات الدوائر من اللوازم وتنظيم طلبات الشراء الخاصة بها
- ٦٤ تعريف بدلات الاشتراك واجور نشر الاعلانات في الجريدة الرسمية
- ٦٥ تأسيس الاحزاب السياسية

مديرية المطابع العسكرية

هكذا من الأهل

## نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ١٢٠ - من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٤/١/٤  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ١ - لسنة ١٩٩٤  
نظام معدل لتنظيم تنظيم ارتباط الوزارات  
والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لتنظيم ارتباط الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة لسنة ١٩٩٤ ) ويقرأ مع النظام رقم ١٦ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة - ٧ - من النظام الأصلي بأضافة العبارة التالية الى آخرها ( واجلس الوزراء ربط هذه الدائرة برئيس الوزراء او بالوزير الذي يسميه ) .

١-٤-١٩٩٤ م .

### الحسين بن طلال

وزير المعدل طاهر حكيم	نائب رئيس الوزراء وزير التعليم العالي الدكتور سعيد القل	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية والوكالة الدكتور معن ابو نوار	رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي
وزير المجاهد الدكتور هشام الخطيب	وزير الشباب الدكتور عبدالله عويدات	وزير الطاقة والثروة المعدنية وليد مصفور	وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العناني
وزير الزراعة الدكتور محمد مهدي الفرمان	وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة احمد العقابنة	وزير التخطيط الدكتور زياد خويلد
وزير المعمل خالد الفاواوي	وزير التوطين راضي ابراهيم	وزير التمهيد الاجتماعية الدكتور محمد الصقور	وزير المالية سامي قصوه
وزير الشؤون القانونية والبرلمانية الدكتور خالد الزمبي	وزير الصحة الدكتور عبدالرحيم ملحم	وزير البريد والاتصالات الدكتور طارق السهيبيات	وزير دولة للشؤون الخارجية طلال سطممان الحسن
وزير دولة الدكتور فواز ابو الفهم	وزير النقل اديب الهلوسة	وزير السياحة والآثار الدكتور محمد عفاشي العدوان	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد العمري
وزير الاشغال العامة والاسكان الدكتور عبدالرزاق التسور	وزير دولة سائل ارشيد	وزيرة الصناعة والتجارة الدكتور ريمس خلف	وزير التقنية الدكتور امين محمود

### اضافة الى جداول المخدرات والمؤثرات العقلية

اعاد مجلس الوزراء النظر في قراره رقم - ٧٦٨ - تاريخ ١٩٩٢-٨-٢١ المنشور على الصفحة - ١٨٣٠ - من عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٩٢٤ تاريخ ١٦-٩-١٩٩٣ ، وقرر بالاستناد الى المادة - ٣٠ - من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم - ١١ - لسنة ١٩٨٨ الموافقة على ما يلي :-

١ - اضافة مادة Naibuphine وصيغتها التصيلية :  
( 17-Cyclobuty methyl-7,8 dihydro-14-hydroxy - 17 - normorphine hydrochloride ) ;  
( 9a-cyclobutyimethyl-4,5-epoxymorphine-3, 6, 140 triol hydrochloride ) .

الى الجدول الاول من جداول المخدرات الملحقة بالقانون رقم - ١١ - لسنة ١٩٨٨ واطافة المادة Benzhexol وصيغتها التصيلية  
1-cyclohexy-1-phenyl-3-piperidinopropan-1-ol hydrochloride

الى الجدول الثاني من جداول المخدرات الملحقة بالقانون المذكور اعلاه .

٢ - اضافة النص التالي الى الجدول الثالث من جداول المخدرات الملحقة بالقانون رقم - ١١ - لسنة ١٩٨٨ .

البند الثاني عشر من الجدول : مستحضرات البنزهكسول للاستخدام من طريق الفم والمحتوية على ما لا يزيد عن - ٥ - ملغم من البنزهكسول بكل وحدة جرعة دوائية ، اما مستحضرات البنزهكسول المحتوية على اكثر من - ٥ - ملغم من البنزهكسول بكل وحدة جرعة دوائية تخضع لذات التدابير الرقابية التي تخضع لها المواد المخدرة المدرجة في الجداول - ١ ، ٢ - الملحقة بالقانون رقم - ١١ - لعام ١٩٨٨ قانون المخدرات والمؤثرات العقلية .

### بذل خدمات مؤسسة الموائى

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥-١١-١٩٩٢ بالاستناد الى المادة - ٣٥ - من نظام بذل خدمات مؤسسة الموائى رقم - ٢٠ - لسنة ١٩٨٧ الموافقة على زيادة نسبة التخفيض الممنوح للحلويات التي ترد بطريق الاتطرمه من ٤٠ ٪ الى ٥٠ ٪ من بدلات التفرغ والتحويل والتجريم والمثاله واية بدلات اخرى ما عدا بدلات التخزين التي تستوى كاملة بموجب التفرغ وشمول هذا التخفيض على البضائع العامة التي ترد بطريق الاتطرمه وذلك لتعديل الفقرة - د - من بند ٦ - من الفئة الخامسة .

هكذا من المأهول

## تعليمات العطاءات رقم (١) لسنة ١٩٩٤

## تعليمات تنظيم إجراءات العطاءات وشروط الاشتراك فيها

استنادا إلى الملاحظات المخولة التي بموجب المادة (٢٢) من اللائحة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٣، أقر إصدار التعليمات التالية ونشرها في الجريدة الرسمية للعمل بموجبها اعتبارا من تاريخ النشر.

المادة (١) تسمى هذه التعليمات، تعليمات تنظيم إجراءات العطاءات وشروط الاشتراك فيها، وتشمل طريقة دراسة العروض والاحالة والخطوات الواجب تنفيذها من قبل المنافسين والمتنافسين والالتزامات والمسؤوليات المترتبة عليهم.

المادة (٢) تعني الكلمات والعبارات المعروفة بالمادة رقم (٢) من اللائحة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٣ أينما وردت في هذه التعليمات تدل على المعنى المخصص لها في المادة رقم (٢) من نفس النظام ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

المادة (٣) مع مراعاة ما ورد في المادة رقم (٢) من نظام اللوائح رقم (١) لسنة ١٩٩٣، تكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات نفس المعنى المخصص لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

لجنة العطاءات : لجنة العطاءات المركزية أو أي لجنة عطاءات مثلكم وفقا لأحكام نظام اللوائح رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٣.

اللجنة الفنية : اللجنة التي تشكلها لجنة العطاءات من الخبراء والفنيين سواء كان التشكيل بالاسماء الشخصية أو بممثلين لدوائر وجهات أخرى.

السكرتير : رئيس قسم سكرتاريا لجان العطاءات وسكرتيرها أو من يقوم بعمل السكرتاريا لها الذي يسميه المدير العام أو الأمين العام.

العطاء : عملية الشراء التي تتم من خلال لجنة العطاءات عن طريق طرح عطاء بالاعلان عنه.

الدائرة المستفيدة : أي وزارة أو دائرة أو سلطة أو مؤسسة رسمية عامة أو جهة تابعة للحكومة تطلب شراء لوازم عن طريق لجنة عطاءات مشكيلة وفقا لأحكام نظام اللوائح رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٣.

المنافس : الشخص الذي يتقدم بعرض لعطاء مطروح.

المتعهد : الشخص الذي أحيل عليه العطاء من قبل لجنة العطاءات وتم التعاقد معه.

الشروط العامة : شروط الدخول في العطاءات والتعاقد مع المتنافسين للعطاءات والتي ترفق بكل دعوة عطاء.

الشروط الخاصة : الشروط التي تضعها الدائرة المستفيدة أو دائرة اللوائح العامة.

دعوة العطاء : تتكون من الوثائق التالية :-

- أ- دعوة الدخول في العطاء.
- ب- المواصفات واللوائح المطلوبة ( وتشمل النماذج والمخططات والرسومات وأي إيضاحات أخرى ) .
- ج- التعليمات والشروط العامة للعطاءات .
- د- الشروط الخاصة للعطاء (إن وجدت) .
- هـ- متطلبات تأهيل المنافسين (عند الطلب) .

## مهام وواجبات

المادة (٤) على الدائرة المستفيدة أن تتحقق من وجود الحاجة الفعلية لشراء اللوائح المطلوبة وكذلك عدم توافرها لدى دائرة اللوائح العامة - لا في الحالات الاضطرارية التي لا تسمح بذلك - قبل إرسال طلب الشراء إلى الجهة المختصة بطرح العطاء وتقوم هذه الجهة بما يلي :-

أ- مراجعة المواصفات الواردة إليها للوائح المطلوب شراؤها للتأكد من أنها عامة ودقيقة وواضحة، ولها أن تستعين بالخبراء والفنيين أو أي جهة أخرى للتأكد من ذلك.

ب- التأكد من تقديم مستند التزام مالي مصدق حسب الأصول بالقيمة المقدرة للعطاء أو إذن بالشراء صادر عن دائرة الموازنة العامة واكتساح متطلبات طرح العطاء.

ج- يحق لدائرة اللوائح العامة أن تتأكد من وجود حاجة فعلية للوائح المطلوب شراؤها وعدم امكانية تأمينها من إحدى الدوائر الأخرى.

د- إعداد دعوة العطاء.

المادة (٥) للمدير العام أو الأمين العام وضع الأسس والقواعد الضرورية لتأهيل المنافسين أينما وجد ضرورة لذلك، وعليه أن يستعين بلوي الخبرة والاختصاص لتحقيق ذلك.

المادة (٦) للمدير العام حق تصحيح أخطاء الطباعة أو الكتابة بالمقود المبرمة مع المتنافسين ولا يكون أي تصحيح ملزما للحكومة إلا إذا كان موقعا عليه من قبله.

هكذا من العمل



## المادة (٧) الاعلان عن العطاءات

- ١- يعلن المدير العام أو الأمين العام عن طرح العطاءات بأرقام متسلسلة سنوية بما لا يقل عن ثلاث صفحات محلية لم أكثر من يوم، وبوسائل الاعلان الأخرى التي يراها مناسبة.
- ب- يجب أن يشتمل الاعلان عن العطاء ايضاحا عن رقم العطاء ونوع اللوازم وآخر موعد لبيع دعوة العطاء وآخر موعد لتقديم العروض . وضمن دعوة العطاء وأي أمور أخرى يرى المدير العام أو الأمين العام ضرورة الاعلان عنها .
- ج- للمدير العام أو الأمين العام بناء على طلب أكثر من منظم أو لضرورة يراها، أن يمدد موعد تقديم العروض لفترة زمنية مناسبة إذا اقتنع بجدية الطلب، ويعلن عن ذلك بنظم وسائل الاعلان التي سبق واعلن عن العطاء من خلالها .
- د- يعلن المدير العام أو الأمين العام عن العطاء الذي تقرر إعادة طرحه .

## الشروط العامة للدخول في العطاءات والتعاقد مع المتعهدين

## أولا : تأميمات وضمانات العطاءات

## المادة (٨) تأميمات الدخول في العطاءات

على المنافس ان يرفق بمرحه تأمينا ماليا على شكل كفالة بنكية أو شيك مصدق صادر عن أحد البنوك أو المؤسسات المالية المرخصة والماملة في المملكة لحساب المدير العام أو الأمين العام بالإضافة لوظيفته وبقيمة لا تقل عن (٥%) غمسة بالمئة من قيمة اللوازم الواردة في عرجه أو بالقيمة المحددة بدعوة العطاء ، وان يكون صالحا لمدة ( ) يوما من تاريخ آخر موعد لتقديم العروض إلا إذا ورد بدعوة العطاء خلاف ذلك صراحة .

## المادة (٩) ١-

تضاد تأميمات الدخول في العطاء الى متعديها من المنافسين وفقا لما يلي :-

- ١- الى الذين لم تجر الاحالة عليهم بعد اكتساب قرار الاحالة الدرجة القطعية .
- ٢- الى الذين انتهت مدة سريان عروضهم ولم يرغبوا بتجديدها بناء على طلبهم الخطي .
- ٣- الى الذين جرت الاحالة عليهم بعد تقديم تأمين حسن التنفيذ .

## ب-

إذا استنكف المنافس عن الالتزام بمرحه، أو لم يقدم بسلام المتطلبات اللازمة للتعاقد وتوقيع أمر الشراء أو ما يقوم مقامه خلال المدة التي يحددها المدير العام أو الأمين العام أو من يلووه ، تصدر لجنة العطاءات قيمة تأمين الدخول ايرادا للخزينة .

## المادة (١٠) تأميمات حسن التنفيذ

- ١- يعتبر المنافس ملتزما بتقديم تأمين حسن التنفيذ للعطاء المحال عليه على شكل كفالة بنكية أو شيك مصدق صادر عن أحد البنوك أو المؤسسات المالية المرخصة والماملة في المملكة بمبلغ لا يقل عن (١٠%) عشرة بالمئة من القيمة الاجمالية للوازم المحالة عليه أو من القيمة التي تقدرها لجنة العطاءات للقرارات غير محددة القيمة، يقدمه قبل توقيعه على أمر الشراء (الاتفاقية) .
- ب- لا يقبل تأمين واحد لأكثر من عطاء ، ويجوز قبول تأمين واحد للدخول بالعطاء وحسن التنفيذ لنفس العطاء إذا تضمن التأمين تمنا مريحا بذلك مع مراعاة كفاية قيمة التأمين .

المادة (١١) يلتزم المنافس بتقديم تأمين حسن التنفيذ خلال المدة المحددة في كتاب تبليغ الاحالة الصادر عن الدائرة التي احالت العطاء .

المادة (١٢) تتبع الدائرة التي تطرح العطاءات صلاحية التأمينات والضمانات للعطاءات، وتطلب تمديد مدة صلاحية تلك التأمينات والضمانات قبل اسبوعين على الأقل من تاريخ انتهاء مدة السريان للفترة التي تراها مناسبة، أو تحجز قيمة التأمينات وتقيدها امثبات لدى وزارة المالية أو لدى الدائرة التي طرحت العطاء بلسم المدير العام أو الأمين العام بالانفاقة لوظيفته حسب مقتضى الحال للتصرف به على أنه تأمين للعطاء أو قرار الاحالة .

المادة (١٣) إذا استنكف المتعهد عن توريد اللوازم المحالة عليه، أو قصر في تنفيذ العقد في الموعد المقرر ، أو قصر في استبدال اللوازم المرفوعة بأخرى مطابقة فعلى لجنة العطاءات التي احالت العطاء اتخاذ الاجراءات بحق المتعهد بما في ذلك مصادرة قيمة تأمين حسن التنفيذ أو أي جزء منه بشكل يتناسب مع قيمة اللوازم غير الموردة بحيث لا يقل ذلك عن (١٠%) عشرة بالمئة من قيمة اللوازم غير الموردة ، ويعتبر المبلغ ايرادا للخزينة العامة .

المادة (١٤) يعاد تأمين حسن التنفيذ الى المتعهد بعد تنفيذه كافة شروط العقد بموجب طلب خطي بالافراج عن التأمين من الدائرة المستفيدة وكذلك الوثائق الاصولية المرسلة منها الى دائرة اللوازم العامة أو الدائرة التي طرحت العطاء (ضبط الاستلام ، مستند ادخالات أو شهادة تقديم الخدمة) وتقديم تأمين الصيانة والضمانة من سوء المصنعية إذا تضمنتها شروط العقد .

المادة (١٥) تأمين الصيانة : يقدم تأمين الصيانة على شكل كفالة بنكية أو شيك مصدق صادر عن بنك أو مؤسسة مالية مرخصة وعاملة في المملكة بنسبة لا تقل عن (٥%) غمسة بالمئة من قيمة اللوازم المكفولة، ويضاد هذا التأمين الى المتعهد بعد أن يقوم بكافة الالتزامات المترتبة عليه بموجب كتاب خطي من الدائرة المستفيدة ، وإذا أجل المتعهد بتقديم الصيانة المطلوبة فيحق للجنة العطاءات مصادرة قيمة التأمين واجراء الصيانة على حساب المتعهد وتحصيله فروق الأسعار.

هكذا من المأمور

## المادة (١٦) قيمة سوء المصنعة

- ١- تقدم كفاية عدلية لضمان سوء المصنعة لمدة لا تقل عن سد يكامل قيمة اللوازم المضمونة مضافا اليها (١٥%) خمس عشر بالمائة من قيمتها، الا اذا ورد خلاف ذلك في دعوة العطاء .
- ٢- اذا ثبت سوء المصنعة فعلى المتعهد استبدال اللوازم بلوازم اخرى جديدة خلال شهرين كحد أقصى، ولجنة العطاءات فرض غرامة تتناسب مع مدة استبدال اللوازم والضرر والخسائر الناتجة عن ذلك ويحدد احتساب مدة الضمان من تاريخ تقديم اللوازم الجديدة .
- ج- واذا لم ينفذ المتعهد ذلك يتم تحميل قيمة الضمان كاملة بمو قاشون تحصيل الاموال الاميرية او أي وسيلة أخرى، ويصادر (١٥%) خمس عشرة بالمائة من قيمة اللوازم التي ثبت سوء مصنعيتها ايراد لحساب الخزينة ويودع الباقي امكانات لشراء اللوازم على حد المتعهد وتحميله كافة كلفة اللوازم وأي نفقات أو ضرر يلحق بالدايرة .
- د- يتم الافراج عن الضمان بعد انقضاء المدة المحددة وعدم ظهور سوء مصنعة وبموجب كتاب خطي من الدائرة المستفيدة .

المادة (١٧) تحفظ تأمينات وضمانات العطاءات لدى سكرتاريا لجنة العطاءات ا/ القسم المالي في الدائرة التي طرحت تلك العطاءات .

## ثانيا: شراء دعوة العطاء واعداد وتقديم العروض من قبل المنافسين

المادة (١٨) ١- يقدم المنافس الذي يرغب بشراء دعوة العطاء نسخة مصدق عن رخصة مهن سارية المفعول تخوله صناعة أو بيع أو توريد اللوازم المطلوبة أو الاتجار بها، والسجل التجاري الم يبين كافة الشروط التي تتطلبها وزارة الصناعة والتجارة للتسجيل في السجل التجاري، ويجوز للموظف المختص أن يخط ذلك عند بيع أي دعوة عطاء أو أن يطلبها مرة أو أكثر لم السنة الواحدة .

٢- على المنافس الذي يشارك للمرة الاولى في عطاءات الدائرة ارفاق صورة مصدقة عن رخصة المهن والسجل التجاري مع عرضه .

المادة (١٩) يبلغ المنافس ثمن دعوة العطاء المقرر (غير المسترد) مقابل ومدا مقبوضات حسب الأصول، ويتسلم كافة وثائق دعوة العطاء ومرفقاتها

المادة (٢٠) يمد المنافس عرضه وفقا لوثائق دعوة العطاء بعد أن يقرأ هه الوثائق ويتسلم جميع ما ورد فيها ، واذا لم تكن الوثائق كاملة أو وجد نقصا فيها فعليه طلب الوثيقة الناقصة من الدائرة التي طرحت العطاء . ويتحمل المتنافس المترتبة على عدم قيامه بالتدقيق والاستكمال بصورة صحيحة .

المادة (٢١) عند التنويه في دعوة العطاء الى ان اللوازم المراد شراؤها يجب أن تطابق مع العينة أو العينات الموجودة في الدائرة أو في أي مكان آخر تحدده دعوة العطاء، فعلى المنافس معاينة العينة/ العينات وفحصها الفحص اللازم قبل تقديم عرضه . ولا يغنيه الادعاء بعدم الاطلاع أو اجراء المطابقة والفحص اللازمين، ويعتبر كانه اطلع على العينة

المادة (٢٢) يعد المنافس عرضه وأسعاره على الجداول والنماذج المرفقة بدعوة العطاء، ويختتم ويوقع كافة وثائق دعوة العطاء ويضمها ضمن العرض كاملة، ويحق للمنافس بالاضافة الى وثائق دعوة العطاء ان يضيف اي وثائق أو معلومات يرغب اضافتها ويرى أنها ضرورية لتوضيح عرضه، وعليه أن يكتب عنوانه الكامل والدقيق في عرضه متضمنا رقم صندوق البريد والهاتف والفاكس والتكس لترسل اليه المكاتبات المتعلقة بالعطاء، وعليه أن يبلغ الدائرة خطيا عن أي تغيير أو تعديل في عنوانه، وتعتبر جميع المكاتبات التي تترك له في العنوان المذكور أو ترسل اليه في البريد أو بأي وسيلة ارسال اخرى كأنها وصلت فمدا وسلمت في حينها .

المادة (٢٣) يعد العرض على نسختين متطابقتين (١ لأصل ونسخة عنها) مطبوعا أو مكتوبا بالحبر بخط واضح خال من المحو أو التعديل أو الشطب أو الاضافة ، واذا اقتضت الظروف ذلك فيجب على المنافس التوقيع بالحبر الاحمر بجانب المحو أو التعديل أو الشطب أو الاضافة وعليه كتابة السعر بالرقم والحروف، وعلى المنافس كذلك أن يذكر السعر الإفرادي للوحدة وللمجموع الوحدات لكل مادة وكذلك السعر الاجمالي للعرض (لجميع المواد المقدم لها) ويعتبر السعر شاملا أجور التحزيم والتغليف ، وبخلاف ذلك يحق للجنة العطاءات أن تهمل العرض .

المادة (٢٤) على المنافس - عندما يطلب منه ذلك - تقديم البيانات والوثائق الاصولية بخبرته ومقدرته الفنية والمالية ودرجة الخدمة المتوافرة لديه وأي متطلبات اخرى ضرورية لتسهيل على قدرته على الوفاء بالتزامات ومتطلبات العطاء .

المادة (٢٥) يقدم المنافس العرض على نسختين متطابقتين متفصلتين مع تأمين الدخول بالعطاء في ملف واحد مطلق باحكام الا اذا طلب في دعوة العطاء غير ذلك، ويكتب عليه اسم الدائرة التي طرحت العطاء ، والمعنون س.ب . ٠٠٠٠ ، واسم وعنوان المنافس الشطب ورقم العطاء بخط واضح، والتاريخ المحدد كآخر موعد لتقديم العروض ، وبخلاف ذلك يحق للجنة العطاءات أن تهمل العرض .

المادة (٢٦) يودع العرض من قبل المنافس في صندوق العطاءات لدى الدائرة التي طرحت العطاء قبل انتهاء المدة المحددة لذلك، ويفضل أن يكون قبل آخر موعد بفترة كافية تجنباً لأي طارئ، وكل عرض لا يمدد ويودع في صندوق العطاءات قبل آخر موعد لتقديم العروض لا ينظر فيه ويماد الى مودره ملقأ، وفي حالة عدم كتابة عنوان المرسل أو المعلومات الكافية الواضحة عن العطاء فيحق للدائرة فتحة لمعرفة محتويات الملف والعنوان ان وجد لاعادته .

كل من المأمور



المادة (٢٧) لا تقبل العروض التي ترد للداشرة مباشرة برفقيا أو بالنسب (بالفاكس) أو بالتكس أو بالهاتف إلا إذا ورد بدعوة العطاء مريح بخلاف ذلك .

المادة (٢٨) لا تقبل العروض غير الموقعة وغير المختومة حسب الأصول، أو ان ترد نائمة أو غامضة بشكل لا يمكن من الاحالة .

المادة (٢٩) على المناقص أن يرفق بعرضه النسخة الاصلية من أي كتالوجات لشركات أو معلومات فنية أو احصاءات تعرف باللوازم المعروء باحدى اللغتين العربية أو الانجليزية ، وإذا لم ترفق بالعروض تقدم منه للجنة العطاءات عدم النظر في العرض ولا يحق للمند الاعتراض على ذلك .

المادة (٣٠) يقدم المناقص مع عرضه الميعات المطلوبة في دعوة العطاء، وإذا كانت الميعات غير قابلة للنقل فعليه أن يحدد مكانها والى الذي يمكن رؤيتها فيه ، وبخلاف ذلك يجوز للجنة العطاءات عدم النظر بالعرض .

المادة (٣١) يجب أن يكون التغليف والتحميل (Packing) من مستوى تجاري جيد بيان طريقة الحزم التي ستشتمل دون أي اضافة في السعر وثب جميع المصاديق والاكيس ومواد التغليف الاخرى ملكا للحكومة إذا نسي على خلاف ذلك .

المادة (٣٢) يلتزم المناقص أن يبقى العرض المقدم منه نافذ المفعول وفي جازر الرجوع عنه لمدة ( ) يوما من التاريخ المحدد كإ موعدا لتقديم العروض إلا إذا ورد نص مريح بخلاف ذلك .

المادة (٣٣) تقبل العروض لتوريد كامل الكميات أو بعضها للوازم المطلوبة إ لمادة واحدة أو بضع مواد إلا إذا اشترطت دعوة العطاء غير ذلك .

المادة (٣٤) عند عدم تحديد موعد لتوريد اللوازم في دعوة العطاء فعلى المند أن يبين بالتحديد موعد التوريد، وإذا لم يحدد موعد التوريد فسي الحالين يعتبر التوريد حالا (( وتعني كلمة حالا خلا أسبوع من تاريخ توقيع أمر الشراء (الاتفاقية) )) .

المادة (٣٥) على المناقص أن يبين في العرض المقدم منه بلد المنشأ للوازم المعروضة ومنشأ مكوناتها ، وكذلك اسم الشركة الصانعة والمارك والاسم التجاري والطرار (Model) والرقم على الكتالوج أو النشرة الخاصة باللوازم المعروضة .

المادة (٣٦) أ- يقدم المناقص مع عرضه جدولاً منفصلاً يقطع الليار التي تنتم الشركة الصانعة بها للاستعمال لمدة ( ) سنة في هرو للاستعمال الهادي مبينا فيه رقم القطعة كما هو لم الشركة الصانعة، والكمية، وسعر الوحدة، والاسم الاجمالي، وأن تكون هذه الاسعار ملزمة للمناقص للمدة المذكورة ، وللداشرة كامل الحرية في طلبها ضمن هذه المدا بالسعر الوارد في الجدول المذكور ويجب أن تكون قار الفيار في هذه الحالة اصلية وجديدة .

ب- يلتزم المناقص بتوفير ورش الصيانة وقطع الفيار للوازم التي تتطلب ذلك لمدة لا تقل عن (٨) شمالي سنوات أو العبر التشغيلي المتعارف عليه إلا إذا ورد بدعوة العطاء غير ذلك، كما يلتزم المناقص أن يقدم مع عرضه الشروط المعدلة لاسعار قطع الفيار (مادة تغير الاسعار) بعد انتهاء الفترة المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة كما هي في بلد المنشأ (Escalation Clause) .

المادة (٣٧) إذا اشتملت دعوة العطاء على علامة تجارية أو مواصفات خاصة لأي لوازم فإن ذلك لا يقيد المناقص بهذه المواصفات أو العلامة التجارية وإنما هو مجرد مؤشر إلى المميزات والخصائص والاستعمالات للوازم المطلوبة، ويحق للمناقص أن يقدم المواد البديلة التي لها نفس المميزات والخصائص والاستعمالات المعادلة لها ، والتي يمكن أن تؤدي الفرض المراد تحقيقه منها بنفس القدر الذي تحققه المواد المسماة ، وفي مثل هذه الحالة تعتبر المواصفات المطلوبة عامة للحصول على النتائج المقصودة من الداشرة المستفيدة .

المادة (٣٨) يعتبر عرض المناقص تأكيداً منه أن عرضه لم يقدم بناء على علاقة مع منافس آخر تقدم لمادة أو أكثر من المواد الواردة في عرضه، وفي جميع الأحوال لا يجوز للمناقص واحد أن يقدم عرضين مستقلين لنفس اللوازم سواء كان باسمه الشخصي أو بشراكته مع اسم آخر، وفي مثل هذه الحالة لا ينظر في العرضين ، وعلى المناقص أن يقدم عرضاً واحداً محدداً ، ويجوز للمناقص أن يرفق مع عرضه بعض البدائل الاختيارية بوثائق مستقلة ، على أن تقتضب قيمة تأمين الدخول في العطاء مع قيمة العرض أو البديل ايها أعلى .

المادة (٣٩) أ- يعتبر تقديم عرض المناقص موافقة منه على أن اصدار أمر الشراء عن الداشرة بعد تبينه بشكل مع وثائق العطاء المتممة عقداً ملزماً الا اذا ورد في قرار الاحالة وأمر الشراء غير ذلك .

ب- يضمن المناقص أن تكون المواد الموردة جديدة (١٠٠%) خالية من أي عيوب في الصنع أو في المادة ومن طراز حديث ولم يتوقف إنتاجها إلا إذا ورد نص على غير ذلك صراحة في المقدم .

#### شالشا: فتح العروض

المادة (٤٠) تفتح العروض من قبل لجنة العطاءات كاملة أو باكثرية اعضائها بموارة علنية، ويوقع كل عرض من قبلها، ولجنة قراءة الاسعار الاجمالية لكل عرض ، ويجوز لكل مناقس أو لعمثله حضور فتح العروض .

المادة (٤١) ينظم جدول (محضر فتح العروض) من قبل السكرتير يسجل فيه اسماء جميع المناقصين المشتركين بالعطاء بأرقام متتالية ويسجل فيه قيمة تأمين الدخول ونوعه لكل عرض وأي معلومات أخرى يراها رئيس لجنة العطاءات ، ويوقع من اللجنة بعد فتح جميع العروض مباشرة مع كتابية عدد المناقصين المشتركين بالعطاء بالآخر ، وأي تعديل عليه يجب أن يبرر كتابية ويمرر بتوقيع اعطاء لجنة العطاءات .

هكذا من المأهول

المادة (٤٧) لا تقبل العروض أو أي تعديلات عليها ترد بعد التاريخ والمحدد كآخر موعد لتقديم العروض .

المادة (٤٨) أ- إذا وجدت لجنة المطاءات عند موعد فتح العروض أن المناقصين يقل عن ثلاثة أو أقل من العدد المحتمل فلها تقرر تمديد موعد تقديم العروض (عادة طرح المطاء) تحويل المطاء إلى الشراء بالاستدراج .

ب- كما يحق للجنة المطاءات إذا اقتضت بعدم جدوى التمهيد تقوم بفتح العرض أو العروض الواردة إلى الصندوق وإجراء الدراسة والاحالة إذا وجدت الأسعار واللوازم المنصوص عليها مناسبة .

#### رابعاً: دراسة وتقييم العروض

المادة (٤٩) يتم تفريغ العروض المقدمة للمطاء على الجداول المخصصة لذلك

المادة (٥٠) تحدد لجنة المطاءات أو المدير العام الأشخاص أو الجهات التي تتكون منهم اللجنة الفنية التي تقوم بدراسة العروض من النوا الفنية والمالية والقانونية التي تتطلب ذلك ، وتقدم التقييم المناسبة للجنة المطاءات .

المادة (٥١) لا ينظر في أي عرض غير معزز بتأمين دخول المطاء .

المادة (٥٢) تتم دراسة العروض (المناقصات) المقدمة للمطاء حسب تسلسل في السعر وفقاً لما يلي :-

أ- تدرس العروض من الناحية الفنية بحيث تحدد المعايير التي وفقاً لمواصفات اللوازم المطلوبة على جدول بعد هذه الجداول وتخضع كافة العروض لنفس المعايير من حيث التزام المنفعة بعرضه بمواصفات وشروط دعوة المطاء .

ب- تؤخذ بعين الاعتبار كفاءة المناقص من الناحيتين المالية والفنية ومقدرته على الوفاء بالتزامات المطاء .

ج- تبدأ الدراسة بالعرض الذي قدم أرخص الأسعار ثم الذي يليه حتى تتم دراسة العروض المقدمة .

د- إذا توافرت في العرض كافة الشروط والمواصفات والجودة تود اللجنة الفنية بالاحالة على مقدم أرخص الأسعار .

هـ- تتم مقارنة أسعار العروض للوالم المطلوبة في دعوة المطاء وذلك لتحديد مقدم أرخص المطاء ، على أن يتم استبعاد أي مواصفات أو قطع غير مطلوب تسعيرها في دعوة المطاء ويحق للجنة المطاءات قبول المواصفات وقطع البقايا في المالك بالمطاء وبعد فوزه .

و- في حالة عدم توافر المتطلبات في العرض الذي يتضمن أرخص الأسعار تنتقل الدراسة إلى العرض الذي يليه بالسعر إلى أن تصل إلى العرض الذي تتوافر فيه المتطلبات للحالة على أن تبين أسباب استبعاد العروض الأرخص بشكل واضح .

ز- عند عدم مطابقة كافة العروض (المناقصات) أو وجود نقص فيها ، يجوز شراء اللوازم المعروضة التي تلبي احتياجات الدائرة المستفيدة وتتوافر فيها الجودة وبأسعار مناسبة (أنسب العروض) .

ح- يؤخذ بعين الاعتبار عند الدراسة استمرار توافر قطع البقايا والمصيانة وأي أمور أخرى يتطلبها نظام اللوازم والتعليمات المعمول بها .

ط- يراعى عند الدراسة السعر التخفيلي الممنوح للمنتجات المحلية .

المادة (٥٣) في حالة وجود خطأ بالعرض يتعلق بمجمل السعر يعتبر سعر الوحدة هو المعمول عليه ، أما إذا وجد أكثر من سعر للوحدة الواحدة فيعرض الأمر على لجنة المطاءات للبت فيه حسب القرائن الدالة ، ولها أن تستبعد العرض إذا تعذرت الأدلة ، وفي حالة الاختلاف بين القيمة بالسعر والتخفيض فيعتمد السعر الأقل إلا إذا وجدت لجنة المطاءات قرائن كافية لاعتماد السعر الأعلى .

المادة (٥٤) إذا تساوت المواصفات والأسعار والشروط والجودة المطلوبة بغفل المناقص الذي يتضمن عرضه ميزات إضافية ثم المقدم للمنتجات المحلية ، ثم المناقص المقيم بالملكة بصورة دائمة ، ثم مدة التسليم الأقل إذا كانت سرعة التسليم لمصلحة الدائرة المستفيدة .

المادة (٥٥) للجنة المطاءات الحق في استبعاد عرض المناقص الذي يخل بالتزاماته قبل اتمام التعاقد ، أو بالعمود المبرمة معه ، أو لا يلتزم بشروط العقد أو يماطل في تنفيذه أو يفس ، وعلى أن تكون المخالفات قد وقعت في أكثر من عقد ، أو أكثر من مرتين في عقد واحد ، ولها أن تحرمه من الاشتراك في المطاءات للمدة التي تحددها .

المادة (٥٦) تراعى لجنة المطاءات قبل الاحالة كفاءة وخبرة المناقص في تقديم اللوازم المطلوبة وسمعته التجارية والتسهيلات التي يقدمها أو الخدمة التي يوفرها وقطع البقايا وورش المصيانة ، وقدرته المالية ، ويجوز لها استبعاد عرضه لنقص كل أو بعض هذه المتطلبات .

#### خامساً: أحالة المطاءات

المادة (٥٧) تتم أحالة المطاءات مع بيان الأسباب على الفائزين وفقاً لما يلي :-

أ- الأرخص المطابق : إذا كان أرخص العروض يتضمن الجودة الدائمة في اللوازم المطلوبة ومطابق للمواصفات والشروط في دعوة المطاء .

ب- أرخص المطابق : إذا كان هنالك عروض مخالفة، وعروض أخرى مطابقة تستبعد العروض المخالفة، وتتم الاحالة على أرخص العروض المطابقة.

ج- الجودة : للجنة العطاءات في حالة تقديم عروض مطابقة للمواصفات والشروط مع وجود اعتلال في جودة هذه اللوازم بشكل واضح أن تشتري الأجود إذا رأت أن السعر مناسب .

د- الأنسب : للجنة العطاءات في حالة وجود مخالفت في كافة العروض المقدمة أن تختار أنسب هذه العروض من حيث الجودة والسعر والنمو والشروط التي تنفي بالعرض المطلوب إذا اقتنعت اللجنة أن ذلك لصالح الدائرة المستفيدة .

هـ- أي سبب آخر يتفق مع أحكام نظام اللوازم على أن يكون مبررا بشكل كاف .

المادة (٥٣) تحتفظ لجنة العطاءات لنفسها بحق استبعاد أي عرض لا يكون واضحا بصورة كافية تمكن من الاحالة أو يحتمل أكثر من تفسير .

المادة (٥٤) للجنة العطاءات الحق أن تحيل من أي عرض مادة أو أكثر من المواد المعروضة أو أي جزء منها إلا إذا اشترط المناقص غير ذلك، وللجنة فوق ذلك أن ترفض كل العروض المقدمة إليها، كما أنها غير ملزمة بالاحالة على مقدم أقل الاسعار دون ذكر الاسباب .

المادة (٥٥) للجنة العطاءات أن تنقص أو تزيد الكميات المطلوبة في دعوة العطاء قبل الاحالة دون الرجوع إلى المناقص أو بعد الاحالة بموافقة المتعهد على أن لا يتجاوز مجموع الزيادة أو النقص (٢٠%) ثلاثين بالمئة سواء قبل الاحالة أو بعدها .

المادة (٥٦) يجوز للجنة العطاءات أن تستبعد أي عرض من مناقس سبق وأن أهمل أو قمر أو انتحل صلة تمثيل مؤسسة أو شركة أو الادعاء بأنه وكيلها بالتبليغ أو اغشى أنه وكيلها، سواء كان تمثيله لمؤسسة أو شركة أردنية أو أجنبية .

المادة (٥٧) تهمل لجنة العطاءات العرض غير المتقيد بالمواصفات والشروط والتعليمات العامة والشروط الخاصة وأحكام نظام اللوازم المعمول به، أو إذا كان مقدمه غير كفؤ أو غير مؤهل أو إذا سبق واتخذ بحقه قرار حرمان من الاشتراك في العطاءات لمدة التي حدتها لجنة العطاءات .

المادة (٥٨) إذا وقع تناقض أو تعارض بين التعليمات والشروط العامة وبجاء الشروط الخاصة فيؤخذ بما ورد بالشروط الخاصة .

المادة (٥٩) تكون المواصفات المذكورة في دعوة العطاء أو قرار الاحالة الحد الأدنى المقبول ولا تنفي مواصفات الميقات المقدمة مواصفات دعوة العطاء، أو قرار الاحالة إلا إذا تفوقت عليها .

المادة (٦٠) إذا تبين للجنة العطاءات أن الاسعار المعروضة عليها مرتفعة أو غير مناسبة، فلها أن تعيد طرح العطاء مرة ثانية أو أن تلجأ إلى الشراء عن طريق استدراج عروض أو بالمناوذة وفقا لأحكام نظام اللوازم، كما يحق لها أن تصرف النظر عن الشراء كليا أو جزئيا، وعند إعادة الطرح يحق للمناقس الذي سبق أن اشترى دعوة العطاء الحصول عليها دون مقابل .

المادة (٦١) على سكرتاريا لجنة العطاءات أن تعلن أسماء الفائزين من المناقصين وذلك بوضعها على لوحة اعلانات خاصة، أو بالطريقة التي يحددها المدير العام أو الأمين العام للاطلاع عليها لمدة أربعة أيام عمل للاعتراض عليها من قبل أي مناقس في العطاء، على أنه يجوز للجنة العطاءات في الحالات الاستثنائية اختصار مدة الاعتراض إلى فترة لا تقل عن (٤٨) ثمان وأربعين ساعة .

المادة (٦٢) تنظر لجنة العطاءات في الاعتراضات المقدمة إليها وتصدر قراراتها بشأنها ثم تحيل قرار الاحالة للتصديق عليه من المرجع المختص .

المادة (٦٣) أ- يتولى المدير العام أو الأمين العام - بواسطة موظفي الدائرة - صياغة قرارات لجنة العطاءات واعطائها رقما متسلسلا سنويا، وبعد التصديق عليها تصاغ على شكل اتفاقيات (أوامر شراء) يوقع عليها الطرفان المتعاقدان، وتوزع نسخ من الاتفاقيات (أوامر الشراء) والقرارات على الجهات المعنية للعمل على تنفيذها .

ب- ترسل نسخة من قرارات لجان العطاءات إلى دائرة اللوازم العامة - السجل المركزي .

المادة (٦٤) تحتفظ لجنة العطاءات بحفظها في الغاء أي دعوة عطاء في أي وقت أو أي مرحلة دون بيان الأسباب، ولها أن ترفض كل أو بعض العروض المقدمة إليها دون أن يكون لأي من المناقصين الحق في الرجوع إليها بأي غسارة أو ضرر ناشيء عن تقديم عرضه، ولا يترتب على اللجنة أي التزامات مادية أو غير مادية مقبل ذلك .

سادسا: مسؤوليات المتعهد تجاه لجنة العطاءات والدوائر الحكومية

المادة (٦٥) على المتعهد الذي احيل عليه العطاء استكمال اجراءات العقد الخاص بقرار الاحالة (تقديم تأمين حسن التنفيذ ودفع الرسوم القانونية وتوقيع الاتفاقية (أوامر الشراء) ... الخ) خلال المدة التي تحدد في كتاب التبليغ الذي يرسل إلى المتعهد .

هكذا من المأمول



المادة (٦٦) يعتبر توقيع أمر الشراء (الاتفاقية) من قبل المتعهد اعترافاً منه بأنه مطلع على كافة محتويات قرار الاحالة وأمر الشراء ولا ما يتعلق بهما وأنه ملتزم التزاماً تاماً بمحتوياتهما ومضمونهما

المادة (٦٧) لا يجوز للمتعهد أن يتنازل لأي شخص آخر عن كل أو أي جزء من العقد دون الحصول على إذن خطي من لجنة المصالحات التي أحلت المصالحات مع الاحتفاظ بكامل حقوق الدائرة وفقاً لقرار الاحالة والمقدد الأصلي.

المادة (٦٨) إذا نكل المتعهد عن تنفيذ التزاماته بموجب العقد أو قسره ذلك، أو تأخر في تسليم اللوازم المحالة عليه، للجنة المصالحات شراء اللوازم أو الخدمات موضوع العقد بنفس المواصفات والخصائص أو بديل عنها بذات الخصائص والاستعمالات ولا تظن عنها سوية من أي مصدر آخر على حسابيه وثقلته وتحميله لوزن الأسعار والتقلبات الإضافية وأي خسارة أو مصاريف أو عطل أو ضرر يلحق بالدائرة المستفيدة أو دائرة اللوازم المستفيدة من الحاجة إلى أي انذار، ولا يحق للمتعهد الاعتراض على ذلك.

المادة (٦٩) يرفع المورد اللوازم المرفوضة على نفقته خلال مدة أقصاها (٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ اشعاره بضرورة رفعها من المحل الموجودة فيه إلا إذا التفت الضرورة الصحية أو الأمنية رفقاً أو اتلافها قبل ذلك الموعود، فإذا تأخر في القيام بذلك في الموعود المحدد له فيعتبر متنازلاً عنها للحكومة، وللحكومة الرجوع عليه بنفقات الرفع والاتلاف إن اقتضى ذلك.

المادة (٧٠) إذا تأخر المتعهد عن تنفيذ ما التزم به في الموعود المحدد في العقد فعلى أمين عام الدائرة المستفيدة أن يفرض عليه (غراماً) مالية بمرق النظر عن الضرر الناشئ عن التأخير في التسليم لا تقل عن (٥%) نصف بالمئة من قيمة اللوازم التي تأخر التسليم في توريدها عن كل أسبوع أو جزء من الأسبوع لمدة لا تزيد عن شهرين، إلا إذا ورد غير ذلك في قرار الاحالة.

المادة (٧١) وإذا زادت مدة التأخير في تسليم اللوازم على شهرين فعلى أمين عام الدائرة المستفيدة عرض الأمر على لجنة المصالحات لاتخاذ القرار اللازم، ولجنة شراء اللوازم على حساب المتعهد دون انذار، كما لها أن تعطي المتعهد مهلة حسب تقديرها وبحد لا تزيد على شهر واحد، وإذا لم يسلم اللوازم خلال المهلة المحددة له، تطبق بحقه أحكام نظام اللوازم وتعليماته، وفي جميع الأحوال فللجنة أن تفرض على المتعهد غرامة مالية بالشكل الذي تراه مناسباً بحيث لا تقل عن (٢%) (٢) اثنين بالمئة من قيمة اللوازم المسلمة بعد الشهرين الأولين أو غير المسلمة عن كل أسبوع أو أي جزء من الأسبوع.

المادة (٧٢) تحمل الاموال المستحقة بموجب نظام اللوازم، أو بموجب التعليمات على المتقاضي أو المتقاضيين للدائرة من الاموال المستحقة لهم لدى الدوائر الحكومية أو من كفالاتهم لديها بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية.

#### سابعا: العيّنات

المادة (٧٣) يحق للدائرة المستفيدة أن تحدد عينة ليتم الشراء طبقاً لها من كافة الوجوه شرط أن لا تكون محصورة بماركة واحدة أو بمنوع واحد، وفي هذه الحالة توضع بمكان معين في الدائرة المستفيدة أو في دائرة اللوازم العامة، ويذكر المكان وعنوانه في دعوة المصالحات لتمكين المتقاضي من الاطلاع عليها.

المادة (٧٤) يجوز للمتقاضي أن يعرض عينة وله أن يعتبرها عينة من كافة الوجوه أو يحدد العينة المقدمة من أجلها ويذكر ذلك صراحة في عرضه.

المادة (٧٥) تحفظ العيّنات التي تستعمل عند الاحالة في المكان المعد الذي تحدده الدائرة التي أحالت المصالحات، بعد ختمها بخاتم الدائرة والتوقيع عليها من قبل لجنة المصالحات، وذلك لمقارنتها باللوازم الموردة عند الاستلام.

المادة (٧٦) ترد العيّنات المقدمة من المتقاضي غير الفائزين عند طلبها خطياً خلال أسبوعين من تاريخ الاحالة القطعية، ولا تكون دائرة اللوازم العامة أو الدائرة المستفيدة مسؤولة عن فتحها أو تلفها بعد هذا الموعود، وفي جميع الأحوال يفقد المتقاضي الحق بالمطالبة بهذه العيّنات إذا لم يطلبها خطياً خلال شهرين من الاحالة القطعية، وتدخل في قيود الدائرة حسب الأصول، إلا إذا قدمت أسباب غطية مقنعة فيجوز أن ترد بقرار من المدير العام أو الأمين العام خلال مدة أقصاها (٢) ثلاثة أشهر من تاريخ إدخالها القيود، ويذكر القرار الذي أعيدت بموجبه في سجلات اللوازم الرسمية قبل إخراجها.

المادة (٧٧) يحدد المدير العام أو الأمين العام طريقة إستلام العيّنات والاحتفاظ بها وإعادة استخدامها.

المادة (٧٨) ترد عيّنات المتقاضيين الذين تمت الاحالة عليهم بعد تعلية العقود (التفويض) وورود كتاب من الدائرة المستفيدة تطلب من الجهة المختصة إعادة استخدامها، ويتم ذلك وفقاً للإجراءات الواردة في المادة (٧٦) من هذه التعليمات إلا إذا ذكر غير ذلك في قرار الاحالة.

#### ثامناً: فحص اللوازم واستلامها

المادة (٧٩) تستلم اللوازم من المتقاضي وفقاً للمواصفات والشروط الواردة في قرار الاحالة والعيّنات المعتمدة والمذكورة فيه.

المادة (٨٠) تكون اللوازم التي وردها المتعهد خاضعة لإعادة وزنها وقياسها على موازين تحددها الحكومة وينقل الثمن على أساس الوزن المصافي أو القياس المصافي لهذه اللوازم إلا إذا ورد نص على غير ذلك.

هكذا من الأصول

المادة (٨١) يتم فحص اللوازم التي يوردها المتعهد وإجراء التجار عليها لمعرفة مدى مطابقتها للمواصفات بالطريقة التي تحددها الدائرة المستفيدة أو لجنة الاستلام، ويتحمل المتعهد نفقات الفحص في حالة مخالفة اللوازم الموردة وعدم قبولها .

المادة (٨٢) ترفض لجنة الاستلام أي لوازم غير مطابقة للمواصفات أو لشروط العقد، على أنه يجوز للجنة العطاءات قبول اللوازم في الحالات التي تراها مناسبة بتخصيص من الأمين العام مقابل تخفيض عادل لم الشئ.

#### تاسعا: القوة القاهرة

المادة (٨٣) ١. يكون من المطلق عليه أن المتعهد لا يتحمل الأضرار المترتبة على التأخير في تنفيذ العقد أو عدم الوفاء به إذا كان التأخير أو عدم الوفاء بسبب القوة القاهرة .

ب. في كل الأحوال -عند وجود قوة القاهرة- على المتعهد تقديم إشعار غطلي وفوري إلى الجهة المختصة بالظروف والأسباب التي تمنع من تنفيذ الالتزام أو التأخير في الوفاء به . وتقديم كل ما يثبت ذلك .

ج. تكون القوة القاهرة المؤقتة من مبررات التأخير وبمجرد الوفاء بعد زوالها . وتكون القوة القاهرة الدائمة من مبررات عدم الوفاء .

المادة (٨٤) تنظر لجنة العطاءات المختصة في القوة القاهرة من حيث المبدأ والزمان ومدى أثرهما على تنفيذ العقد .

#### عاشرا: صندوق العطاءات

المادة (٨٥) تحتفظ الدائرة بصندوق له ثلاثة مفاتيح يحتفظ كل من رئيس اللجنة وعضوين منها بمفتاح ، ويقوم المناقصون أو مندوبوهم بإيداع العروض في الصندوق من خلال فتحة فيه يمكن إغلاقها بـ خاص . ويجوز للمناقضين سحب عروضهم أو تعديلها بموجب طلب غطية موقعة ومختومة تودع في الصندوق قبل إنتهاء آخر موعد لتقديم العروض .

المادة (٨٦) اعتبارا من تاريخ العمل بهذه التعليمات يلغى ما يلي :-

- ١- التعليمات التنظيمية رقم (١) المصدرة بموجب المادة (٩) من نظام اللوازم رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٨ .
- ب- أي تعليمات أو نص يتعارض مع هذه التعليمات .

سامي قيسوه  
وزير المالية

### تعليمات رقم (٢) لسنة ١٩٩٤

#### تعليمات اعداد قوائم احتياجات الدوائر من اللوازم وتنظيم طلبات الشراء الخاصة بها

استنادا الى الصلاحيات المخولة التي بموجب المادة (٥) من نظام اللوازم رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٢ . ولما كان الحال أي عمل يعتمد على تحديد هذا العمل واعداده على شكل خطط وبرامج، وبما أن شراء اللوازم يتطلب وكفيا للاعلان عنه وإجراء المراسلات الخارجية والتصنيع والتوريد، وتتمشيا مع مضمون المادة (١٠) من نفس النظام التي تمنع تجزئة اللوازم المتشابهة الى ملفات متعددة . وللميات تأمين احتياجات الدوائر الحكومية من اللوازم لأن على كل دائرة أن تقوم بما يلي :-

المادة (١) اعداد قوائم باحتياجاتها من اللوازم لكل سنة في السنة التي تسبقها سواء كانت لوازم عينية أو خدمات على شكل عقود، وترجمة هذه الاحتياجات بقيم نقدية مقدرة لكل نوع من اللوازم، وتضمينها لمشروع موازنتها لتلك السنة .

المادة (٢) تحديث هذه القوائم بعد صدور موازنة الدائرة بما يتفق والمخيمات المرمودة في موازنتها أو من أي مصدر آخر بحيث تتضمن كل قائمة ما يلي :-

- أ) نوع اللوازم المراد شراؤها .
- ب) القيمة المقدرة لكل نوع من هذه اللوازم .
- ج) رقم المادة والسند في الموازنة .
- د) تجميع اللوازم المتشابهة كوحدة واحدة .

المادة (٣) إعادة تبويب قوائم اللوازم المراد شراؤها وفقا لصلاحيات الشراء المنصوص عليها في نظام اللوازم المعمول به ، وترسل نسخ كاملة من هذه القوائم الى كل من دائرة الموازنة العامة ودائرة اللوازم العامة .

المادة (٤) التأكد من وجود حاجة فعلية للوازم وعدم امكانية تأمينها من وحدات نفس الدائرة أو من خلال دائرة اللوازم العامة .

المادة (٥) اعداد مواصفات عامة ودقيقة وواضحة لكل نوع من انواع اللوازم المتشابهة المطلوب شراؤها بحيث تكون قابلة للمناقشة وغير مخمنة لصناعة أو لمصدر محدد، والدائرة أن تستعين بأي جهة أو شخص لاعداد المواصفات .

المادة (٦) اذا كانت اللوازم المراد شراؤها لا تتوافر الا لدى مصدر واحد يجب أن يعزل طلب الشراء بتقرير لفي يؤكد ذلك، وأن ترفق الدائرة التقرير الذي بكتاب رسمي .

المادة (٧) تنظيم مستندات التزام مالية حسب القيمة المقدرة لكل عملية شراء وتصديق هذه المستندات من المراجع المختصة أو اذن بالشراء صادر عن دائرة الموازنة العامة وإدخالها السجلات حسب الأصول .

المادة (٨) تنظيم طلبات شراء اللوازم (بحيث تكون جميع اللوازم المتشابهة في عملية شرائية واحدة) .

المادة (٩) ارسال طلبات الشراء الى الجهات المختصة بالشراء خلال الاثني  
الشلاثة الاولى بعد تاريخ صدور موازنة الدائرة معززة بما يلي :

- موافقات عامة وشاملة ودقيقة وواضحة وفقا لما هو مذكور في  
المادة (٥) من هذه التعليمات .
- مستند التزام مالي بالقيمة المقدرة لكل عملية شراء .
- اي شروط خاصة تقررها الدائرة المستفيدة .
- اي متطلبات أو مبالغ أخرى لازمة لمباشرة العملية الشرائية

المادة (١٠) عند ظهور حاجة غير متوقعة لشراء لوازم ليس لها مخصنات متوفرة  
أو عدم كفاية المخصنات المرسودة لها، يجب الحصول على الإ  
بشراء من دائرة الموازنة العامة قبل ارسالها الى الجهة  
المختصة بالشراء .

المادة (١١) مع مراعاة ما ورد في المادة (٩) من هذه التعليمات، عند ظهور  
حاجة لشراء لوازم لتفريق طارئة يرسل طلب الشراء الى الجهة  
المختصة بالشراء عند ظهور تلك الحاجة وفقا لهذه التعليمات .

المادة (١٢) اذا كان توريد اللوازم سيتم في سنة مالية غير السنة المالية  
التي يتم فيها التعاقد على الشراء ، فعلى الدائرة المستفيدة  
تأمين المخصنات اللازمة لتغطية قيمة اللوازم التي سيتم توريدها  
في السنة/السنوات القادمة .

المادة (١٣) تقوم دائرة اللوازم العامة بتجميع طلبات شراء اللوازم  
المتشابهة وشراؤها عن طريق طرح عطاء موحد كلما كان ذلك ممكنا .

المادة (١٤) تعيين ضابط ارتباط مع دائرة اللوازم العامة لاستكمال اي نواقص  
تظهر في طلبات الشراء، ومتابعة افعال طلبات الشراء الخاصة  
بالدائرة .

يعمل بهذه التعليمات اعتبارا من ١٩٩٤/١/١٥ .

#### سامي قيسوه

وزير المالية/اللوازم

#### تعريف

بدلات الاشتراك واجور نشر الاعلانات في الجريدة الرسمية صادر بمقتضى المادتين ٧٤٣ من قانون الجريدة الرسمية

- استنادا للصلاحيات المخولة الي بالمادتين ٧٤٣ من قانون الجريدة الرسمية رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٩ قررت  
تحديد بدلات الاشتراك واجور نشر الاعلانات في الجريدة الرسمية بحسب التعريف التالية : -

#### ١ - بدلات الاشتراك :

داخل المملكة فلس دينار	خارج المملكة فلس دينار
١٠٠٠	٢٠٠٠
٦٠٠	٢٠٠
١٥٠	٣٠٠

- عن سنة كامله
- ثمان العدد الواحد
- ثمان المجموعة المجلدة لسنة كاملة

#### ب - اجور نشر الاعلانات :

فلس دينار
١٠٠٠
١٢٠٠
٢٠٠٠

- عن كل كلمة بحيث لا تقل اجرة اعلان  
الواحد من ثلاثة دنائير .
- عن كل علامة تجارية لا تشغل أكثر من  
نصف صحيفة .
- عن كل اعلان او علامة تجارية تشغل  
أكثر من نصف صحيفة .
- تستوى بدلات الاشتراك في الجريدة الرسمية واجور نشر الاعلانات فيها مقدما .
- تقدم طلبات النشر مع نسختين من الاعلان المطلوب نشره الى رئيس ديوان وزارة المالية الذي عليه ان يحيله  
بعد دفع الاجور الى رئيس ديوان رئاسة الوزراء لنشره في اول عدد من الجريدة الرسمية يصدر بعد  
تاريخ استلامه الاعلان .
- تستثنى من هذه الاجور الاعلانات التي تتعلق بمصالح الحكومة وما هو مختص بالدعوي الشرعية  
الخاصة بالانعام الذين ليس لهم اموال والنساء اللواتي يتحققن منهن لدى قضاء الشرع .
- يستثنى من دفع بدلات الاشتراك في الجريدة الرسمية واثمان اعدادها الدوائر الحكومية والمؤسسات  
الرسمية واية جهة اوللق على افعالها منها .
- تبدأ سنة الاشتراك الجديدة للمشارك القديم بالنسبة لهذه التعريفه اعتبارا من تاريخ انتهاء اشتراكه  
السابق .
- تغنى تعريف بدلات الاشتراك واجور نشر الاعلانات في الجريدة الرسمية المنشورة في الصفحة ١٥٣ من  
العدد ١٩٧٩ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٣٠-١-١٩٩٧ .
- يعمل بهذه التعريفه اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

وزير المالية  
سامي قيسوه

كل من الأول